



تعزير وتدعيم النظام التجاري [المتعدد الأطراف] القائم على أساس القواعد

مقدمة

تعد مجموعة العشرين أهم منتدى اقتصادي على الصعيد العالمي. وتؤثر المشاكل التي يواجهها زعماء المجموعة وطريقة تعاملهم معها بشكل غير متناسب على الاقتصادات الصغيرة المفتوحة في أفريقيا، بما في ذلك بلدنا المغرب.

ويتجلى هذا الأمر بشكل واضح في التجارة الدولية والاستثمار. حيث تمثل التجارة 88 في المائة من الناتج الداخلي الخام، أي أكثر من النسب المسجلة في الدول الأعضاء في مجموعة العشرين كلهم. ويكتسي الاستثمار الأجنبي، وخصوصا المرتبط بسلاسل القيمة العالمية، أهمية حيوية في المغرب. فبفضل هذا الاستثمار، أنتج المغرب أزيد من 350 ألف سيارة وعربة، ويعد في الوقت الراهن المنتج الأول للعربات في أفريقيا. ويبقى المغرب، على غرار البلدان الأفريقية الأخرى، رهين بوجود نظام تجاري عالمي مفتوح ومتوقع ووجود ضوابط منظمة التجارة العالمية التي تأسست في مراكش سنة 1995.

لذلك يدعم مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد Policy Center for the New South الجهود البحثية حول التجارة التي تقوم بها مؤسسة التفكير المسؤولة عن إعداد مذكرات السياسات المرفوعة إلى أنظار زعماء وقادة مجموعة العشرين. ويضطلع المركز بمهمته بكل تواضع عبر تخصيصه باحثا أساسيا ضمن طاقمه للاشتغال على هذا الموضوع وعبر نشر 7 مذكرات سياسات صادرة عن مؤسسة التفكير المذكورة حول التجارة والاستثمار والعولمة في هذا الكتاب. كما قمنا في إطار جهود التعريف بمضامين هذه المذكرات بترجمة ملخصها التحريري إلى اللغتين العربية والفرنسية بغية نشره على نطاق أوسع في أفريقيا وفي العالم العربي.

وقد أشرف باقتدار على الجهود الجبارة المبذولة عند إعداد هذا التقرير معهد الأبحاث حول التجارة والاقتصاد والصناعة (RIETI)، بمعوية فريق من الخبراء الدوليين المشهود لهم بالكفاءة، تحت إشراف البروفيسور فوكوناري كيمورا من جامعة كيو ورئيسه المباشرين، بما في ذلك السيد أوري دادوش، خبيرنا الأساسي. وقد تمت الإشارة إلى أسماء الخبراء المذكورين سلفا وأسماء معدي المذكرات التوجيهية في النص الأساسي. وأنتهز هذه الفرصة لتهنئة الجميع على العمل المنجز وتوجيه الشكر الجزيل لمعهد الأبحاث حول التجارة والاقتصاد والصناعة والرئاسة اليابانية لمجموعة العشرين على إعطائنا فرصة نشر هذا التقرير المقتضب.

كريم العيناوي

الرئيس، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد

ملخص

أحرز النظام التجاري العالمي تقدما ملحوظا على العديد من الأصعدة، لكنه يوجد حاليا أمام توترات وامتحان صعب. ويبدو أن أسباب هذه الوضعية عميقة، وتستلزم استجابة إستراتيجية. وسيكون مستقبل النظام رهينا بإحياء منظمة التجارة العالمية وتغيير سياسات البلدان التجارية الكبرى. وأضحى اتخاذ إجراءات مهمة من أجل تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف أمرا مستعجلا، ولا بد من تدابير سريعة بغية تجنب احتمال تشرذمه. وسيؤدي حدوث أسوأ السيناريوهات إلى زعزعة التجارة العالمية، حيث سينقسم العالم إلى كتلتان تجارية كبرى (تتمحور غالب الظن حول الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية)، وستبنى العلاقات التجارية بشكل كبير على القوة لا على سيادة القواعد والمعايير. وسيكون الفاعلون الصغار الأكثر تضررا في عالم مماثل، على غرار الأفريقيين، ولا سيما من ترتهم بالامتيازات الأحادية الطرف ولا تغطيها بما يكفي الاتفاقات الثنائية والإقليمية. وستضطر البلدان كلها إلى تحمل تكلفة باهظة فقط بغية إعادة إحداث نظام موجود حاليا في إطار منظمة التجارة العالمية.

يساهم اختلال منظمة التجارة العالمية، بوصفها منتدى لتحرير التجارة وسن المعايير والضوابط المتصلة بها، في تفاقم أحاسيس هذه الأزمة. وينبغي على مجموعة العشرين رفع هذا التحدي بطريقة احترازية ومبتكرة عبر إحياء دور منظمة التجارة العالمية بوصفها فضاء للمفاوضات. وتشمل الخيارات السياسية الممكنة اعتماد اتفاقات متعددة الأطراف، بأجندة تنفيذ متدرجة، متعلقة بقضايا أو قطاعات معينة. ويلزم السماح بالاتفاقات المتعددة الأطراف واتفاقات الكتلة الحرجة، أي التي تشمل عددا محددا من الأطراف، مع ترك باب انضمام أطراف أخرى وموافقتها على التعهدات مفتوحا. ويحبذ رغم ذلك إعطاء الأولوية لاتفاقات متعددة الأطراف بعدة محاور. ويمكن أن تشمل مواضيع هذه المفاوضات التجارة الإلكترونية وتيسير الاستثمار.

يعتبر عدم قدرة منظمة التجارة العالمية على بلوغ اتفاق تعويض أعضاء جهاز الاستئناف التابع لها بعد نهاية ولايتهم واحدا من التحديات الكبرى للمنظمة، وذلك بسبب الانتقادات التي عبرت عليها بعض الدول الأطراف بشأن الإجراءات وسير عمل الجهاز. وقد انصبت الانتقادات خصوصا على مبالغة الجهاز وبطئه. هذا وتوجد خيارات عدة للرد على هذه الانتقادات، وخصوصا الزيادة في عدد أعضاء الجهاز واعتماد مبادئ توجيهية حول مجالات اختصاصه ونطاق تنفيذ قراراته وشروط نظره في المنازعات. وإذا توقف الجهاز عن القيام بمهامه، يمكن أن تشمل الإجراءات الاحتياطية اللجوء إلى التحكيم أو إجراءات مضادة طبقا للقانون الدولي الساري المفعول. ويبدو ألا واحد من هذه الخيارات كفيلا بإعطاء نتائج مرضية.

وتشكل التجارة الرقمية قضية مهمة جديدة أخرى ينبغي على منظمة التجارة العالمية النظر فيها. فقد كانت تقريبا منعدمة عندما تأسست المنظمة أواسط تسعينيات القرن الماضي. وتفتح التجارة الرقمية أمام مجموعة العشرين فرص تسريع نمو اقتصادي شامل. وتقتضي الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية تشجيع التنقل الحر للبيانات عبر سلسلة سياسات ترمي إلى تعزيز أهداف السياسات العامة الأخرى. ولازالت سياسات تنقل البيانات والأنشطة المتصلة بها غير متطورة ومشتتة في مختلف البلدان. وهذا ويوجد خلاف واسع حول معايير التجارة الرقمية وضوابطها الممكنة، غير أن مسؤولية تصميم هذه سياسات وتنفيذها في أقرب الآجال ملقاة على عاتق مجموعة العشرين. ويمكن أن توفر نظرية الاقتصاد الجزئي المعيارية قاعدة مهمة لوضع سياسات مماثلة.

أدت تغييرات الاقتصاد العالمي الهيكلية، بما في ذلك التجارة الرقمية وسهولة تنقل المعومات على الصعيد الدولي، إلى تغير تصورنا للعلاقة القائمة بين التجارة والنمو. ولم تنعكس بعد تحولات التجارة العالمية بفضل ازدهار تجارة الخدمات والثورة الرقمية على مسلسل سياسات مجموعة العشرين. وينبغي على صناع القرار في مجموعة العشرين الاهتمام بتجارة الخدمات ودورها الحيوي في تنفيذ أهداف مجموعة العشرين المتصلة بالنمو والشمول.

ويرتبط التحول الهيكلي الآخر بازدهار سلاسل القيمة العالمية، وهي شبكات شركات منخرطة بمستويات مختلفة في مسلسلات الإنتاج والتوزيع عبر التجارة الدولية للسلع والخدمات والاستثمارات والأنشطة البحثية. ولا تعتبر هذه الشبكات وليدة الأمس، غير أنها تطورت بشكل هائل خلال التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة. وتمتلك سلاسل القيمة العالمية مزايا للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، بفضل الأرباح الناجمة عن تحسن الفعالية وخفض الأسعار والتنويع ونشر المعارف وإحداث فرص العمل. رغم ذلك أدت الأزمة المالية العالمية 2007-2008 إلى تباطؤ وثيرة توسع السلاسل العالمية بسبب الصعوبات المتصلة بالرأسمال البشري (الخبرات) والبنيات التحتية، علاوة على الصعوبات التنظيمية والمؤسسية. وقد ساهم التأثير السلبي للسلاسل العالمية على بعض الشركات الصناعية في البلدان المتقدمة في تناهي المشاعر والسياسات الحمائية بحكم منافسة البلدان النامية.

وتستطيع مجموعة العشرين تيسير توسع سلاسل القيمة العالمية عبر قبول ضرورة الالتفات إلى تطوير الرأسمال البشري والبنيات التحتية والنهوض بالأعمال ورفع الحواجز القانونية والمؤسسية وتحديث القطاع الصناعي في البلدان المتقدمة وتجنب الإجراءات الحمائية.

يعد الاستثمار الدولي المباشر عنصراً حيوياً لنجاح سلاسل القيمة العالمية. ويدعم المجتمع الدولي بشكل متزايد فكرة إنشاء إطار دولي لتيسير هذه الاستثمارات ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي على مجموعة العشرين تبني مبادئ توجيهية حول تيسير الاستثمار من أجل التنمية المستدامة. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بتوجيه تيسير الاستثمار والنهوض به، ولاسيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستدامة وضمن هذه التسهيلات طوال دورة حياة الاستثمار، والانخراط في مشاورات موسعة مع أصحاب المصلحة، وتقاسم المسؤوليات بين المستثمرين والبلدان المستقبلية وبلدان المنشأ، والنهوض بالأنشطة التعاونية، واعتماد مقاربة حكومية موحدة بغية تيسير الاستثمارات، والاشتغال في إطار متعدد الأطراف، ودعم جهود بناء القدرات مع السهر على المرونة.

All Policy Briefs of T20 Japan 2019 were originally published here:
<https://t20japan.org/task-forces/trade-investment-and-globalization/>

